نعلٍ غيره انه امر به فانه تعالى مريد بارادته القديمة ما كان وما يكون فلا يكون
في الدنيا ولا في الاخرى صغيرا وكبير قليلا وكثير خيرا وشر نفع اوضر حلو او مر كفر
ايمان او كفر عرفان او نكر فوزا وخسران زيادة او نقصان طاعة او عصيان الا
بارادته ووفق حكمته وطبق تقديره وقضائه في خليقته فما شاء الله كان وما لم يشأ لم
يكن فهو الفعال لما يريد كما يريد لا راد لما اراد ولا معقب لما حكم في العباد
ولا مهرب عن معصيته الا بارادته ومعونته ولا مكسب لعبد في طاعته الا بتوفيقه ومشيته
فلا حول ولا قوة الا بالله ولا منجا ولا ملجا منه الا اليه ولو اجتمع الخلق ان يحركوا في
الخلق ذرة او يسكنوها مرة بدون ارادته لما قدروا على ذلك بل ولا ارادوا خلاف ما هنالك
كما قال تعالى وما يشاؤن الا ان يشاء الله فهو سبحانه لم يزل موصوفا بارادته مريدا
في الازل وجود الاشياء في اوقاتها التي قدرها فوجدت فيها كما علمها واراده وقدرها
من غير تقديم وتاخير وتبديل وتغيير وهذا لا ينافي ان يكون للعبد مشيئة لقوله تعالى اعملوا ما
شئتم ثم من الدليل على صفة الارادة والمشيئة قوله تعالى يفعل الله ما يشا وفي اية اخرى
ويحكم ما يريد وهي والمشيئة واحدة عندنا في حق الله تعالى اما في جانب العباد فيفترقان
حتى لو قال لامراته اردت طلاقك لا تطلق ولو قال شئت طلاقك يقع لان الارادة مشتقة
من الرود وهو الطلب والمشيئة عبارة عن الايجاد فكانه قال اوجدت طلاقك وبه يقع الطلاق
كذا ذكروه **وقال** القونوي فيه نظر اذ لو كان كذلك لما احتيج الى النية **والحاصل** ان
المشيئة عبارة عن الارادة التامة التي لا يتخلف عنها الفعل والارادة تطلق على التامة وعلى
غير التامة فالاولى هي الارادة في جانب الله تعالى والثانية في جانب العباد انتهى وفيه انه
على هذا كان ينبغي ان يذكر المشيئة في الصفات لا الارادة فان قيل ان الله تعالى طلب الايمان
من فرعون وابي جهل وامثالهما بالامر ولم يوجد منهم الايمان فلو كان الارادة والمشيئة
واحدة كما زعمتم لوجد ذلك منهم لان المشيئة هي الايجاد **قلنا** الطلب من الله تعالى على
نوعين طلب من المكلف على وجه الاختيار وهو المسمى بالامر ولا يلزم منه الوجود لتعلقه باختيار
المكلف وطلب لا تعلق له باختيار المكلف وهو المسمى بالمشيئة والارادة والوجود من لوازمها
اذ لو لم يكن يلزم العجز وهو سبحانه منزه عنه بخلاف العباد ثم الحكمة سواء كانت بمعنى العلم
او احكام العمل فصفة ازلية عندنا خلافا للاشعري حيث قال ان اريد بها العلم فهي ازلية
وان اريد بها الفعل فلا اذ التكوين حادث عنده قال القونوي القدر هو العلم المعقود ثم اختلفت
عبارات اصحابنا في هذه المسئلة فقال بعضهم نقول ان جميع الموجودات والافعال مراد الله
ولا نقول على التفصيل ان القبائح والشرور والمعاصي من الله كما نقول على الاجمال انه خالق لجميع
الموجودات ولا نقول على التفصيل انه خالق الجيف والقاذورات وقال بعضهم نقول على التفصيل
ولكن مقرونا بقرينة يليق به فنقول انه اراد الكفر من الكافر كسبا له شرا قبيحا منهيا عنه
كما اراد الايمان من المؤمن كسبا له خيرا حسنا مامورا فهو اختيار الماتريدي وبه قال الاشعري
هذا والمحققون من اهل السنة يقولون الارادة في كتاب الله نوعان ارادة قدرية كونية
خلقية وهي المشيئة الشاملة لجميع الحوادث لقوله تعالى فمن يرد الله ان يهديه يشرح صدره
للاسلام ومن يرد ان يضله يجعل صدره ضيقا حرجا كانما يصعد في السماء وارادة دينية
امرية شرعية وهي المتضمنة للمحبة والرضى كقوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر

وامثال ذلك والامر يستلزم الارادة الثانية دون الاولى فالامام ذكر هذه السبعة من
الصفات الذاتية ومنها الاحدية في الذات والوحدانية في الصفات والصمدية المستغنية
عن الممكنات والعظمة والكبرياء على ما ورد في الصفات والاسماء فقال البيضاوي العظيم
نقيض الحقير والكبير نقيض الصغير والصمدية المستغنية اقول والعلي نقيض الدني فهذه
الفاظ متقاربة المعنى في الاسماء الحسنى والقول بانها الفاظ مترادفة صدر عن احوال
متكاثفة فقال حجة الاسلام ينبغي ان نعتقد تفاوتا بين معنى اللفظين فانه يصعب
علينا وجه الفرق بين معنييهما في حق الله تعالى ولكنا مع ذلك لا نشك في اصل الافتراق
ولذلك قال تعالى الكبرياء ردائي والعظمة ازاري ففرق بينهما فرقا يدل على التفاوت فان
كلا من الرداء والازار زينة للانسان ولكن الرداء اشرف من الازار ولذا جعل مفتاح الصلوة
لفظ الله اكبر فهذه السبعة هي الصفات الذاتية الثبوتية **واختلف** في البقاء
انه من الصفات الثبوتية او النعوت السلبية فبعض على الاول وبعضهم وجمعها في بيت فقال

حياة وعلم قدرة وارادة ۝ كلام وابصار وسمع مع البقاء ۝

والاظهر انه من النعوت السلبية فان المراد به نفي العدم السابق والفناء اللاحق بناء على ان
ما ثبت قدمه استحال عدمه وما يجوز عدمه ممتنع قدمه **واما** ما وقع في متن العقائد
لمولانا عمر النسفي من قوله الحي القادر العليم السميع البصير الشائي المريد فقديتوهم ان
المشية والارادة متغايرتان وليس كذلك لما سبق الكلام على هذا المقام فان قيل كيف صح
اطلاق الموجود والواجب والقديم ونحو ذلك مما لم يرد به الشرع **قلنا** بالاجماع وهو
من الادلة الشرعية **واما الفعلية** اي الصفات الفعلية وهي التي تتوقف ظهورها على
وجود الخلق اعلم ان الحد بين صفات الذات وصفات الفعل كما يقال خلق لفلان ولدا ولم
يخلق لفلان ورزق لزيد مالا ولم يرزق لعمرو وما لا يجري فيه النفي فهو من صفات الذات
كالعلم والقدرة فلا يقال لم يعلم كذا ولم يقدر على كذا فالارادة والكلام مما يجري فيه النفي
والاثبات قال تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وكلم الله موسى تكليما ولا
يكلمهم الله يوم القيامة فكانا من صفات الفعل وكانا حادثين **واما** عند الاشعرية
فالفرق بينهما او ما يلزم من نفيه نقيضه فهو من صفات الذات فانك لو نفيت الحياة يلزم
الموت ولو نفيت القدرة يلزم العجز وكذا العلم مع الجهل وما لا يلزم من نفيه نقيضه فهو
من صفات الفعل فلو نفيت الاحياء او الاماتة او الخلق او الرزق لم يلزم منه نقيضه فعلى
هذا الحد لو نفيت الارادة لزم منه الجبر والاضطرار ولو نفيت عنه الكلام لزم الخرس والسكوت
فثبت انهما من صفات الذات وعندنا ان كل ما وصف به ولا يجوز ان يوصف بضده فهو من
صفات الذات كالقدرة والعلم والعزة والعظمة وكل ما يجوز ان يوصف به وبضده فهو من صفات
الفعل كالرأفة والرحمة والسخط والغضب ثم شبهة الاشاعرة والمعتزلة في ذلك ان
التكوين لو كان ازليا لتعلق وجود المكون به في الازل ولو تعلق وجوده في الازل لوجب وجود
المكون في الازل لان القول بالتكوين ولا مكون كالقول بالضرب ولا مضروب وانه محال
فلا بد ان يكون التكوين حادثا **والجواب** ان التكوين ان حدث بالتكوين فهو
محتاج الى تكوين فيؤدي الى التسلسل وهو باطل او ينتهي الى تكوين قديم فهو الذي ندعيه او لا
بتكوين احد ففيه تعطيل الصانع والحاصل انا نقول التكوين قديم والمتعلق به هو المكون

مطلب صفات الثبوتية

الشائي المريد اسم فاعل

مطلب صفة الفعلية

Copyright © King Saud University